

اللغة العربية في التعليم العالي بالجزائر

- واقع وبديل -

د. صالح بلعيد (*)

تلك المعينات التي تلصق بها. وهكذا فمن خلال هذه المقدمة، فإنّ المعطيات التي أمتلكها تشير إلى أنّ اللغة العربية شهدت مراحل ثلاث (2) وهي:

1- المرحلة الأولى: وهي مرحلة الستينيات، حيث تعتبر هذه الفترة أسيرة الموروث الفرنسي؛ جامعة واحدة، ومركزان جامعيان، وأربع مدارس عليا. فأما الجامعات والمراكز الجامعية فهي:

- جامعة الجزائر.
 - المركز الجامعي بقسنطينة.
 - المركز الجامعي بوهران.
- وأما المدارس العليا، فهي:
- المدرسة العليا المتعددة التقنيات بالخراس.
 - المعهد الفلاحي بالخراس.
 - المدرسة العليا للتجارة بالجزائر.
 - المدرسة العليا للأساتذة بالقبة.

وفي تلك الفترة كانت العربية واللغات الشرقية تدرس بالفرنسية. وأما قسم اللغة العربية فلم يظهر إلا في سنة 1968م عندما صدر مرسوم يقضي بمنح الإجازة بالعربية. وسبقه تأسيس الفرع المعرب للحقوق سنة 1967م (3). وبذلك أصبح الأدب العربي يدرّس في

المقدمة: إنّ بحثي في موضوع اللغة العربية في التعليم العالي في الجزائر (1) -واقع وبديل- جاء ليقدم مسحاَ شاملاً لواقع الجامعة الجزائرية منذ دولة الاستقلال إلى يومنا هذا عبر كل المستويات والطروحات التي عاشت الجامعة مخاضها، وما تولّد عنها من ارتكاز وانتكاس. وعن طريق ذلك أدعو إلى إعادة النظر في مألوف لم توتّ ثماره، فكان لابدّ من رؤية أخرى تأتي عن طريق التغيير في أنماط قديمة، وهو ما سمّيته "بديلا". إنّ الواقع في بعده الحقيقي يعطي لنا الوضع القائم كما هو، وعن طريقه نقدّم البدائل النوعية والصياغة الجديدة لبعث مستقبليّ يعمل على ردم بعض الانتكاسات التي لوحظت في تردّي أوضاع اللغة العربية في التعليم العالي.

لقد بلغ السيل الزبي، وأصبحت العربية رمزاً للبعد عن العلم في منظوره التقنيّ، وباتت لصيقة بالآداب والحقوق وعلم الاجتماع، وهي علوم استطاعت أن تجيد فيها فنون الكرّ والفرّ لا غير. ومن ذلك استدعى مني الموضوع إلقاء نظرة مختصرة على السيرورة التي مرّت بها اللغة العربية في الجامعة الجزائرية بغية استخلاص ما يؤخذ على اللغة العربية في التعليم العالي، وعليه أبنّي مقترحاتي التي تحاول تفادي تكرار

(*) عضو المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر

الإنسانية، إلى جانب إصلاح التعليم العالي لسنة 1971م، والقاضي بأن تأخذ اللغة العربية حيزاً أكثر مما كان. وفي هذه المرحلة تم:

- أ- تعريب بعض الأقسام والمعاهد تعريباً شاملاً.
 - ب- توحيد أنماط التعليم، بإدماج التعليم الأصلي التابع للشؤون الدينية.
 - ج- افتتاح الفروع المعربة الأخرى كالرياضيات والفيزياء.
 - د- إنشاء لجان دائمة في كل الجامعات لمتابعة عملية التعريب.
 - هـ- بداية ظهور "جزيرة" الهيئة التدريسية في العلوم الإنسانية.
- ورغم ما أنجز لصالح اللغة العربية، فقد أنتجت تلك الفترة جيلين متناقضين، من موروث الفصل بين التعليم العام والتعليم الأصلي، وهما:
- جيل "مُفَرَّس": لا يفهم العربية، وهذا الجيل خريج جامعة جزائرية ببرنامج موروث.
 - جيل "معرَّب": لا يفهم الفرنسية بتاتاً، وهذا الجيل في أصله، من تلاميذ ثانويات التعليم الأصلي، أو الزوايا، أو المدارس الحرة، وبعضهم من أولئك التلاميذ الذين تلقوا تكويناً بسيطاً في السجون، وبعضهم الآخر من التلاميذ أو الطلبة العائدين من البلاد العربية الذين كانوا يزاولون دراساتهم بالعربية أثناء فترة الاحتلال، فدخلوا الجامعة إثر الاستقلال. وإلى جانب ذلك التناقض، عرفت هذه المرحلة بعض الوضعيات الصعبة مثل:

ذاته وبلغته العربية، إلا أن الإقبال عليه ظل قليلاً. وعلى العموم فإن وجود اللغة العربية في تلك الفترة اقتصر على أقسام الآداب وبعض مساقات في الحقوق، ويضاف إلى ذلك أن الهيئة التدريسية والبرامج والمحتوى مشرقية.

ومما يعزى لهذه الفترة أن الظروف أعطت للغة الفرنسية روح الريادة، وأن الترتاب اللساني كان في صالح اللغة الفرنسية، فكانت لغة الانتقاء الاجتماعي. فأغلب المدرسين سبق أن تلقوا تكوينهم الأكاديمي بالفرنسية، ومن يتمكن شيئاً ما من العربية يُدرّس بها، فكان يحتاج إلى إعادة تكوين حقيقي لغوي ومعرفي، في الوقت الذي عرفت اللغة العربية ثغرات في نظامها التحويلي والمعجمي والمصطلحي وفي طرائق التدريس، إلى جانب غياب مشروع حقيقي لتصحيح وضع اللغة العربية ثقافة وتديراً. وفي ذلك الوقت، برزت فكرة التعريب كشعار لمعارضة وضع لساني كانت الفرنسية (لغة المستعمر) هي السائدة فيه. واستفادت من هذا الوضع الشرائح الاجتماعية المحظوظة على حساب الفئات الأخرى المحكومة بالتعريب، التي كانت تأمل وجود تكافؤ بين سائر أفراد المجتمع.

2- المرحلة الثانية: وهي مرحلة السبعينيات، فقد

ورثت هذه المرحلة إرث الستينيات حيث عاشت اللغة العربية وضعية متدهورة، خرج الرعيل الأول معرباً مائة في المائة وحاملاً لرصيد معرفي كانت فيه العربية وسيلة للثقافة، حيث تزود الطالب بمعارف تعتمد الزينة اللفظية والشكلية التي لا روح فيها. لكنّ العربية بدأت تأخذ الحيز الأوفى في منظومة التعليم العالي، وذلك في المخطط الرباعي (1970-1974) الذي طرح تعريب المواد

2- قلة اطلاع المدرسين على الجديد في مجال العربية.

3- الازدواج اللغوي بين الفصحى العربي وعامية.

4- القصور في إعداد مدرسي اللغة العربية.

5- تقسيم اللغة إلى فروع لا يتماشى مع طبيعة اللغة التي هي وحدة متكاملة⁽⁴⁾.

وأمام هذه الوضعية، ما زال بعض أعضاء الهيئة التدريسية يُتدبون من المشرق، والبرنامج مستورد، في معظمه، مع محتواه اللغوي والعلمي، باستثناء بعض اللوحات البسيطة عن الأدب الجزائري المدون في الأربعينيات. وفي الجانب الآخر، نرى المدرسة العليا للأساتذة في العلوم قد سجلت طفرة نوعية في مجال توظيف اللغة العربية، ولكن بإطار وبرنامج مشرق في الكثير من الحالات. وأما المدارس الأخرى والكليات الجامعية فلا يُذكر فيها اسم اللغة العربية.

وما يمكن أن يسجل على تلك المرحلة التي رفعت شعار الثورة الثقافية، أن التنظير الثوري رأى أن التعليم أساس التنمية، وهو السبيل إلى اقتصاد المعرفة، وأن الثورة التي تصنع الفكر لا يمكن أن تبرز إلا إذا حصلت معها ثورة في اللغة؛ أي مراجعة اللغة وبعث لأصولها وإجراء تحوّل في طرائق استخدامها، ولكن كان ذلك من باب التنظير؛ حيث سجل التعجيم⁽⁵⁾ بعده العام في مناحي الحياة، وعرفت المرحلة ازدواجية متوحشة⁽⁶⁾؛ لأنه حصل حصار لسانى للعربية على أنها عاجزة عن تنظيم تواصلها بطريقة علمية.

3- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الثمانينات وما

بعدها، وفيها وضع مشروع لتعريب التعليم العالي المستمد من مبادئ الميثاق الوطني سنة 1979م. وعرفت

- عدم تكافؤ في الحظوظ بين العربية والفرنسية. وقد أشار المخطط الرباعي إلى تعليم اللغات الأجنبية من أجل التبادل والانفتاح على الثقافات الأخرى، واعتبارها واسطة لامتلاك المعارف العصرية، وسكت عن ذكر اللغة الفرنسية ذات الخصوصية، فعدها لغة من اللغات الأجنبية ضمناً، إلا أن وضعها يختلف عن وضع اللغات الأجنبية الأخرى، وهذا ما كرّس ضمناً دولية اللغة العربية في السياسة التعليمية.

- سكوت المخطط الرباعي عن قضية تعريب المواد العلمية، وعن التعدد اللغوي والاختلاف الثقافي، وهذا موقف مبرر لوضعية عرفتها الجزائر منذ الاستقلال.

ولقد أضحى الشباب المتخرج من الجامعة الجزائرية آنذاك يعيش شرخاً لغوياً؛ بعضهم لا يتحكّم في لغته، وبعضهم لا يتحكّم في الفرنسية، وكان ذلك امتداداً للمرحلة الثانوية التي عرفت تخصيص أقسام معرّبة وأقسام مُفرّسة، وكاد أن يضيع الطالب، بل كان أحد الأزمات في الصراع بين المعرّب والمفرّس. وظهرت آنذاك، بعض المناوشات في التنظيمات الطلابية، وفي حملات التطوّع.

ومع كل ما قدّم في تلك الفترة، فإنّها لم تمرّ بسلام؛ ويمكن اعتبارها مرحلة تأسيسية لتأخذ اللغة العربية في الجامعة مكانها، رغم تلك المآخذ التي سجّلتها استبانة الألكسو سنة 1974م وما ترتب عليها من تدهور الوضع اللغوي المتمثل في:

1- ضعف الذخيرة اللغوية لدى الطلبة المعرّبين.

وبفعل ذلك تأخرت سيرورة التعريب في الميادين العلمية بسبب العجز المنسوب إلى اللغة العربية، التي وُصفت بأنها لا يمكن أن تكون رافداً للمعرفة الحديثة، الأمر الذي يقتضي تطويرها أولاً، ونعلم أنّ ذلك يتطلب زمناً وتكلفة وإجماعاً قومياً، وهو فعل نجح فيه مخططوه.

2- نقص المراجع باللغة العربية، وافتقار بعض الكتب العربيّة إلى الدقة العلمية التي يقتضيها البحث العلميّ.

3- قلة استخدام الوسائل والمعينات التعليمية الحديثة.

4- بقاء التعليم العالي في نمطية مغلقة، وبرامج منسوخة، تحدث فيها تغييرات تجميلية.

5- عدم الاهتمام بالندوات والرسكلة (التدريب الإضافي)، وخلايا البحث التربويّ.

وأدت هذه المعطيات عند تقويمها، في أوائل التسعينيات، إلى نتائج سلبية، بل حدث أن رفعت هذه الشريحة صوتها بإعادة النظر فيما قرّر، مما جعل أصحاب القرار يترثون في المشروعات المتعمّة. ويتمثّل ذلك في:

- التراجع عن التدريس بالعربية في بعض مواد العلوم الإنسانية في بعض الجامعات الوطنية.

- التخلّي عن تدريس مادة المصطلحات في المعاهد العلمية.

- السكوت عن السياسة المبرمجة لتعريب المواد العلمية، والآجال المحدّدة لذلك.

- بقاء الجامعة والمعاهد العليا تسير بوتيرة تقليدية، وعدم مساندة المستجدات العصرية.

وهذه المعطيات صاحبها مجموعة من فعاليات المحيط الخارجي الذي يشهد قفزات نوعية في اللغات

الجامعة إضراب 1979-1980م والذي عجل باستصدار القرار السياسيّ القاضي بتعريب العلوم الإنسانية، وشهدت الفترة ما يلي:

- تحويل الأساتذة المدرسين للعلوم الاجتماعية بالفرنسية إلى التدريس بالعربية.

- السير في وضع المصطلحات العلمية.

- تطوير سياسة الكتاب العربيّ.

- ترقية الدراسات العليا.

- تدعيم التعاون العلميّ بين البلدان العربية.

- تنظيم ملتقيات لمعالجة ظاهرة القصور اللغويّ بالعربية لدى هيئة التدريس.

- تنظيم دورات تدريبية لفائدة أساتذة اللغة الفرنسية الذين تعرّبوا.

وهكذا بدأت العربية تأخذ الحيز اللائق بها في دوايب التعليم العالي، بعد تعريب العلوم الإنسانية. ولكن المرحلة اصطدمت بصعوبات عدة، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- إنّ تحويل الأساتذة المفرنسين والمدرسين للعلوم الإنسانية، للتدريس بالعربية، تمّ دون تخطيط عقلائيّ،

فعدد لا يستهان به من الأساتذة المحجرين على التدريس بالعربية لا يتقنون العربية، وأكثرهم تلقوا تكوينهم بالفرنسية، وبعضهم من كبار السن؛ يصعب عليهم

خوض غمار إتقان اللغة العربية، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدت بهم إلى إلقاء دروسهم ومحاضراتهم

بالعامية. فسببت تلك العملية نفوراً لدى المتدربين، الذين لاحظوا أنّ العربية ليست راقية في أفواه

أساتذتهم ممّا كرسّ مرة أخرى دونية اللغة العربية،

هذه النظرة المتماشية مع الإصلاحات التي نرسي أن تعرفها الجامعة لاحقاً، وهي:

أولاً: الإقرار بالحلّ العقلاي للمسألة اللغوية في

بلادنا، فيجب طرح كل الأفكار التي ما تزال تبحث عن مواقعها من خلال اللغة التي تتحكّم فيها، وتكون هناك قراءة جديدة لمواد الدستور في مجال اللغة العربية واللغات الوطنية. وإعطاء وضع خاص للغات الليبرالية⁽⁷⁾ ذات الاستقطاب الثقافي والعلمي في اللغات الأجنبية، لأنّ العولمة تفرض أنماطاً يصعب تلافيتها كما أنّ الوضع الاستعماري لبلادنا فرض اللغة الفرنسية كمكسب يجب الاستفادة منه.

ثانياً: يجب الإقرار بأن أساليب تعليم العربية تحتاج إلى إصلاح؛ حيث لم تحقّق الطرائق التعليمية أهدافها، فتخرج طلاب معوجي اللسان ينطقون بعربية ملحونة، ورجعنا القهقري في شتى الميادين، بله الحديث عن ميادين العلوم والتعليم العلمي والتقني. وهنا نحتاج إلى تخطيط لغوي يأخذ في الحسبان المراجعة الدقيقة لكل أنماط اللغة، وأنّ نجتهد في تعليم وتعلّم اللغات الأجنبية: فمن الخطأ أن لا نتعلّمها نستفيد منها.

ثالثاً: العمل بتقنيات الاستبيان أو دراسات الجدوى، لمعرفة مشكلات اللغة العربية في الجامعة الجزائرية وفي المعاهد العليا؛ بغية تحصيل نقاط القوة لتدعيمها، ونقاط الضعف لتفاديها. وهذا هو العمل العلمي الذي تعمل به اللغات الحية من أجل سدّ النقائص التي تعرقل نموّها اللغوي وإنتاجها المعرفي. وسابقاً لم يكن العمل بهذه التقنية التي تلي طبيعت المستهلك للغة باعتباره يتعرّف صعوبات لغته وهو

الأجنبية بحثاً وإنتاجاً. ومحيطنا العربي الذي يشهد انحداراً شاقولياً في كثير من فعاليات اللغة العربية، ويمكن التنصيص على هذه النقاط:

1- المحيط العالمي الذي يتصف بتقدّم رهيب في مجال الإعلام الآلي.

2- الإنتاج النوعي والرهيب والمتلاحق يومياً باللغات الأجنبية.

3- العولمة اللغوية التي تسلّطها اللغات الأجنبية على لغات الشعوب المتخلفة.

وفي الجانب الآخر نشهد:

1- الفقر اللغوي المزري في مجال الإنتاج المعرفي اللغة العربية.

2- فشل سياسة التعريب في أكثر الأقطار العربية.

3- ضعف التخطيط اللغوي للمؤسسات الثقافية العربية، وغياب سياسة لغوية مبنية على منهجية دقيقة.

4- نقص الصرامة اللغوية في متابعة الأفكار والمقترحات المتعلقة بتطوير اللغة العربية.

وبعد سردي للمراحل التي مرّت بها العربية في التعليم العالي، وتعرضي لل صعوبات التي واجهتها في كل مرحلة، بصّرت بنظرة جديدة تعمل على التغيير، ويدور لي أنّها محكّ في الفعل التربوي للتعليم العالي الذي يحتاج إلى إصلاح جديد. وإنّ النظرة الجديدة التي أقدمها في شكل مقترحات هي مناط القضاء على الصعوبات التي مثلت للعربية في تلك المراحل الأولى، بإضافة بعض المعطيات المتعلقة بالظرف الراهن. وكان عليّ أن أقدم

- الاهتمام باللغات الأجنبية⁽⁹⁾.

خامساً: لا توجد موانع تجعلنا لا نعمل في الاتجاه الذي يجعل اللغة العربية لغة علمية لها ما لها من كمال وعليها ما عليها من نقص، فهي ليست مقدّسة، فمثلها مثل اللغات الأخرى، فهي معرضة للتطور، وستلحق الركب متى وقع الاهتمام بها. وينبغي التركيز على إزالة الحاجز النفسي عند البعض؛ والقاضي بأن اللغة العربية تخلفت فلا يمكنها اللحاق بركب اللغات المتقدمة. ومن هذا الباب، كان علينا أن نتجدد من أجل إقناع الناس بأن العربية عندنا هي الوسيلة الحاسمة التي يستطيع بها الفرد الانتماء لمجتمعه وحضارته، وهي قاعدة مداركه العقلية. وليس هذا القول دعوة إلى الشوفينية، بل هو شيء منطقي يلي حاجتنا ويسهل أمور حياتنا ويجلّ مشاكلنا التعليمية. فلا نستطيع أن نكتشف علماء ونبرع في مختبر، ونتفهم طبيعة الكون وظواهر العلم إلا بعد أن يتخرّج جيل يمتن تلقوا العلوم باللغة العربية.

سادساً: كسر حواجز اللغات وتوسيع مدارك فهمنا لمعنى الجوار، فنتعلّم كمواطنين في كوكب واحد يعتمد بعضنا على الآخر، والمهمّ البحث عن الكفاءة العالية، من خلال فهمنا للترابط القائم بين الشعوب، مع تشجيع التنوع الحضاريّ من خلال البرامج. وهكذا فالتعددية اللغوية أكثر من ضرورة، إن لم تقم على الاستلاب اللغويّ الذي يعتبر مشكلاً. وأما اللغات فيجدر بنا تعلّم الكثير منها وتفعيلها تفعيلًا حقيقياً، والاستفادة منها بالعمل بمبدأ النفعية، ولذا يتطلّب منا الوضع الحاليّ الإلمام الجيّد بلغات العلم، فهي نافذة التفتّح على النوعية. وعليه، كان على التخطيط اللغويّ أن يراعي المكسب اللغويّ المحصّل (الفرنسية في أقطار

يوظّفها. وفي هذه النقطة أريد أن أشير إلى ضرورة التكامل بين أنماط المنظومة التربوية عن طريق وصاية واحدة تعمل على الامتداد الطبيعيّ للبرامج والمحتوى اللغويّ⁽⁸⁾.

رابعاً: يجب أن لا تناقش قضية اللغة العربية الآن من خلال واجهة سياسية أو نقابية ترتبط بالروح العاطفية والمطلبية، وعلينا الابتعاد عن المناداة باستصدار القرار السياسيّ للتدريس بالعربية في كل الكليات، أو التعريب التدريجيّ. وعلى المنادين بذلك العمل على قهبة الأرضية المناسبة للتعريب، وحينئذ سيتم التعريب دون قرار سياسيّ. وإتنا لسنا في حاجة إلى قرارات جديدة فإنّ السنين تمرّ، ونحن نصدر قرارات وتوصيات، والمشكل ما يزال قائماً، والأجدر بنا أن ننظر إلى الموضوع من زاوية علمية وأكاديمية تأخذ في الاعتبار العناصر المختلفة للمشكلة اللغوية. ولا بدّ من التروي والتخطيط لجعل العربية لغة علمية أولاً كحال اللغات المعاصرة، ويكون ذلك عن طريق الأخذ بالبرامج المتدرّجة، واعتماد الحلول النوعية للمشكلات، ولا يوجد حلّ نهائيّ، لكن يمكن إعداد برنامج عمل شامل ومفصّل، من خلال اجتهاد المؤسسات الوطنية وبعض الأفراد والعلميين، لتصبح العربية لغة التعليم العالي ولغة علمية ذات مصداقية. ولقد سئل الخبير حسام الخطيب عن الكيفية العلمية التي يمكن أن تصبح بها اللغة العربية لغة التعليم العالي، فأجاب: علينا أن نعمل على توفير المعطيات الآتية:

- بلورة المصطلح واللغة العلمية.

- إتقان اللغة العربية.

- توفير المادة العلمية بالعربية (الترجمة والتأليف).

أو بالمراسلة، أو التعليم على الهواء أو الجامعة الشعبية أو العمالية، أو الجامعة المفتوحة، أو الجامعة المقترضة. فلا بد من توسيع شبكة الجامعة لتأخذ أشكالاً متنوعة، وبأنماط معاصرة، وفي ظلّ استراتيجيات المستقبل دائماً، وهذا يتطلب الانفتاح وفق معايير ومناهج ننظمها لهيئة قواعد التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، من أجل تقوية دور الجامعة في المجتمع.

ثامناً: التخطيط اللغوي ضمن سياسة وطنية تعمل على وضع خطة مناسبة، لتعميم استخدام العربية في الجامعة. وهذه السياسة تكون من البنيات التحتية التي تعمل الدولة على تحيينها وتمويلها، ورفيها داخلياً، عن طريق البحث في مختلف علومها؛ من أدب ونحو ورياضيات وفيزياء وإعلام آلي... لجعلها سليمة ولغة للعلم والتعليم. وكذلك رقيها خارجياً، عن طريق تفعيل مجامعها ومؤسساتها الثقافية الأخرى. ولقد كان هذا العمل مجسداً في أكثر من موقع إلا أنه لم يخرج عن دائرة الاجترار والتعقيد اللذين لا يقدمان أدنى حركة في تغيير البنية التحتية للغة. وأضحت المؤسسات أسيرة بعض الآراء المنافية للتطور.

تاسعاً: لا مانع من الاسترشاد بالتخطيط اللغوي الجامعي الذي اتبعته كل من سورية والأردن والسودان في مجال ترقية اللغة العربية، ولقد أعطت بعض الخطط نتائج مستحسنة، وخاصة في سورية والسودان. ولا يمكن أن نطبّق تلك الأنماط الفعلية كما هي حيث يمكن التفعيل حسب الخصائص والمعطيات التي نتحكّم فيها. ولا يجب أن نعود إلى العمل عن طريق الاستيراد لبرامج ومضمون ونظّمه عنوة على طلابنا، وأن نبقي دائماً نعيش ويعيش طلابنا في التجارب.

المغرب العربيّ لا لغة مستعمر سابق يجب إقصاؤها، والذي يهمّ هو مدى ما تقدّمه هذه اللغة. ولا يجب أن نقف عند لغة المكسب، بل أن نستفيد من اللغات حيث وُجدت. وفي هذه النقطة أرى ضرورة إدخال مادتين سنويتين تدرّسان باللغات الأجنبية في أقسام الأدب العربيّ وكل العلوم الإنسانية، وإدخال مادتين سنويتين تدرّسان بالعربية في الكليات التي تدرس باللغة الفرنسية. وهذا بغية تخريج أجيال تتحكّم في لغتها أولاً، مع إتقان اللغات الأجنبية؛ أي ينبغي أن نعمل على تأهيل جيل مزدوج بمعنى الكلمة.

سابعاً: إنّ ثورة العولمة تتسارع وتزايد أنماطها يوماً، وهذا يعني إعادة النظر في قرارات وإجراءات تتناسب مع الزمان والمكان والتعليم الجديد، ويعني بشكل آخر أنه لا يمكن أن تبقى هذه الجامعات والمدارس العليا تقليدية تعلّم الطلاب ولا تدرّهم، تخرج أجيالاً أعينهم نصف مفتوحة، فلم لا تتجاوب مع حركية العالم. وهكذا ظهر جلياً أنه لا بدّ من تصميم وإعداد وسائل عصرية لمواجهة التحدّيات العصرية والآية قريباً. فنحن في عصر التقنية وتوظيف البريد الإلكترونيّ والبريد الصوتيّ، كان الأجدر بالجامعة أن تكون معاصرة لهذه الأنماط، فإنّ عولمة الكليات ومراكز البحوث آتية. فما موقعنا في هذا التغيّر وما موقع اللغة العربية في هذا التحوّل؟ إنّه بات من الضروريّ أن يكون التنافس القائم على أساس نوعية البرامج ومدى قابلية الجامعة لتطبيقها، وكيفية تأهيل وتدريب الطلبة على النجاح، بضمنان إتقان اللغة الأم، واللغات الأجنبية. ولا نقف عند هذه النقطة، بل نشير إلى ضرورة إيجاد جامعات تعتمد أسلوب التعليم بالانتساب

العلمية على ترجمتها من أمهات الكتب العلمية.

ثالث عشر: الاهتمام بالجانب التطبيقي. فلا يكفي أن يبقى الطالب في الجامعة يعيش في التنظير، وتلك أحد مصائبنا حتى أصبحت أفكارنا جماعة لا محللة، وأصبحنا نعيش في القرون المظلمة بنمط آخر، فما أحوجنا إلى تجسيد النظري في أشكاله التطبيقية، وإيلاء التقنيات المعاصرة كل الأهمية باللغة العربية، لجعلها منتجة قبل أن تكون مستهلكة والاهتمام بالعلوم التطبيقية على وجه الخصوص.

رابع عشر: الاهتمام بمدرس اللغة العربية الذي يعدّ العمود الفقري في العملية التعليمية، ومعالجة ضعف مستواه اللغوي والعلمي، ورعاية المدرس الجامعي بصفة عامة، والتأهيل المستمر لأعضاء هيئة التدريس، وتشجيعهم عن طريق الترقيات.

الهوامش

6- كراسات المجلس الأعلى للتربية.

2 - لقد استرشدت في هذا التقسيم بمقال الأستاذ مولود قاسم، والموسوم: اللغة العربية في مؤسسات التعليم العام والعالي وأساليب النهوض بها في الجزائر. الموسم الثقافي السادس (19 آذار-9 نيسان 1988) عمّان: 1988، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص 119-139.

3- شحادة الخوري، القضية اللغوية في الجزائر وانتصار العربية. دمشق: 1991، مطبعة الكاتب العربي ص 53.

4 - الألكسو، تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام. تونس: 1987.

5- عبد القادر الفاسي الفهري، عن التربية والتعليم واللغة عند علال الفاسي. الرباط: 2000، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 19.

عاشراً: تكوين هيئة تدريس مزدوجة في العلوم؛ فيشترط في كل متخصص في المواد العلمية أن يتقن لغة أجنبية واحدة على الأقل، وهي اللغة التي تمكّنه من الاطلاع على الابتكارات الحديثة، والإفادة منها في المصطلحات العلمية. وهنا ينبغي تفعيل المدارس العليا لتخريج هذا النوع من الإطار المتقن للغات.

حادي عشر: إجبار طلاب الدراسات العليا الممنوحين في الدول الغربية على ترجمة أطروحاتهم أو تقديم ملخص عنها بالعربية.

ثاني عشر: إقامة مؤسسات ترجمة، تعمل على ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى العربية، وترجم إلى اللغات الأخرى. ولا تكفي مؤسسة واحدة، لأن العمل العلمي الجبار يستدعي تجنيد طاقات كبيرة. وهنا يجدر بنا أن نعمل على إقامة مؤسسات تختص بالترجمة بكل أنواعها. والإفادة من الكتب القيمة التي عملت اللجان

1- يوسفني أنني لم أعتد التقنيات المعاصرة في مقارنة هذا الموضوع، كما لم أعتد الدراسات الميدانية، التي من شأنها إعطاء التشخيص الفعلي لواقع اللغة العربية في التعليم العالي. لكنني اعتمدت السيرة التي عرفتها الجامعة الجزائرية من خلال المقالات والمراسيم التي نشرت في هذا المجال، وهي:

1- همزة الوصل. وزارة التربية الوطنية. العدد الثالث.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المتضمنة لإصلاح التعليم العالي، سنة 1971.

3- المخطط الرباعي 1970-1974.

4- مراسيم تنظيمية في التعليم العالي.

5- أمرية سنة 1976.

8- أشير إلى استبيان وزع على 500 طالب من جامعة باب الزوار، أنجزه باحثون عن العوائق الداعية للتسرب الجامعي وتغيير الفروع، وكان أهم عائق هو العائق اللغوي.

9 - حسام الخطيب "العربية: لغة التدريس في التعليم العالي (مقاربة مباشرة) مجلة الوحدة. الرباط: 1990 المجلس القومي للثقافة العربية، العدد 72، ص 41-49.

6- A. Moatassame , "Le bilinguisme sauvage" .
Revue du tiers-monde .Toure : xv n 59/60 Dec
1974, p 6225.

7- جليبر كرانكيوم، اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي،
ترجمة: محمد أسليم، ط1. الرباط: 1997 دار الفرائي للنشر.